

وزارة التجارة والصناعة

الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية

قرار وزارى رقم ٣ لسنة ٢٠١٩ « بالتفويض »

باعتتماد الموازنة (التقديرية) التخطيطية للغرفة التجارية

لمحافظة البحيرة والبورصة السلعية التابعة لها

عن العام المالى ٢٠١٩

رئيس القطاع المفوض فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية وتعديلاته

ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٩ لسنة ٢٠١٥ بتحديد الوزير المختص

والوزارة المختصة فى تطبيق أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن

الغرف التجارية وتعديلاته ولوائحته التنفيذية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٤٩٢ لسنة ٢٠١٧ بشأن التفويض فى بعض

الاختصاصات بقانون الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٧٦ لسنة ٢٠٠٧ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين

واللائحة المالية ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس إدارة

الغرفة والهيكل التنظيمى وجداول التوصيف والتقييم لوظائف الغرفة التجارية

لمحافظة البحيرة ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة البحيرة جلسة ٢٢ / ١٠ / ٢٠١٨

باعتتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة للعام المالى ٢٠١٩ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ١٦ / ١ / ٢٠١٩ ؛

قرار:

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطة (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة البحيرة عن العام المالي ٢٠١٩ وقد بلغت جملة الإيرادات التقديرية مبلغ ١٤٤٠٠٠٠٠٠ جنيه (فقط أربعة عشر مليوناً وأربعمائة ألف جنيه لا غير) وجملة المصروفات التقديرية مبلغ ١٣٩٥٢٢٢٦ جنيهًا (فقط ثلاثة عشر مليوناً وتسعمائة واثنان وخمسون ألفاً ومائتان وستة وعشرون جنيهًا لا غير) بفائض قدره ٤٤٧٧٧٤ جنيهًا (فقط أربعمائة وسبعة وأربعون ألفاً وسبعمائة وأربعة وسبعون جنيهًا لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً في ١٦ / ١ / ٢٠١٩

رئيس القطاع

المفوض في بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية

أ/ محمود أحمد عبد المجيد